



معهد العلوم والإدارة العالي للتدريب
Higher Institute of Science and Management for Training

دورة

إجراءات التحكيم

الهدف العام

تمكين المشاركين من فهم الإطار النظامي للتحكيم وفق النظام
السعودي واكتساب المعرفة بالإجراءات اللازمة لإدارة عمليات التحكيم بكفاءة
بدءًا من اتفاق التحكيم، مرورًا بإجراءات نظر النزاع وإصدار الحكم، وانتهاءً بتنفيذ
والطعن عليه



الأهداف التفصيلية

- ④ التعرف على نشأة التحكيم وتطوره تاريخيًا على المستوى المحلي والعالمي
- ④ فهم مفهوم التحكيم وفق نظام التحكيم السعودي وأهميته القانونية
- ④ التعرف على نظام التحكيم السعودي والمحاكم المختصة بالنظر في طلباته
- ④ التمييز بين أنواع اتفاقيات التحكيم قبل النزاع وبعده
- ④ معرفة إجراءات تعيين المحكمين وشروطهم وحالات ردهم وتنحيهم وعزلهم
- ④ فهم الإجراءات النظامية لسير دعوى التحكيم بين أطراف النزاع



- نشأة التحكيم وتطوره عالميًا ومحليًا
- مفهوم التحكيم وفق النظام السعودي
- التعريف بنظام التحكيم السعودي والمحاكم المختصة بنظر طلبات التحكيم وما يتعلق بها
- اتفاق التحكيم القبلي والبعدي وصياغته
- إجراءات تعيين المحكمين وردهم وتنحيهم وعزلهم، والقرارات المتعلقة بها وآلية تنفيذها
- إجراءات التحكيم الواجب اتباعها من أطراف الدعوى
- إجراءات التحكيم الواجب اتباعها من هيئة التحكيم
- تنفيذ أحكام التحكيم والطعن عليها بالبطلان

نشأة التحكم وتطوره عالميًا ومحليًا

نشأة التحكيم وتطوره عالميًا ومحليًا

يُعد التحكيم من أقدم النظم القانونية التي عرفت البشرية، وقد نشأ كحاجة فطرية لدى المجتمعات لإيجاد حلول عادلة وسريعة للنزاعات بعيدًا عن السلطة القضائية العامة

ومع تسارع التطورات الاقتصادية، لم يعد التحكيم مجرد عرف اجتماعي، بل تحول إلى نظام مؤسسي متكامل يُلجأ إليه كبديل عن القضاء التقليدي



مفهوم نشأة التحكيم

نشأ التحكيم تاريخيًا كضرورة عملية لتجاوز تعقيدات القضاء التقليدي

ويعرّف نظامًا بأنه وسيلة بديلة يُلجأ إليها عوضًا عن القضاء، يختار فيها الأطراف هيئة محايدة للفصل في خلافاتهم بحكم ملزم

كما ارتبطت نشأته عالميًا بمفهوم «حرية الإرادة»، حيث يمتلك الأطراف سلطة تحديد كيفية حل نزاعاتهم بعيدًا عن أروقة المحاكم الرسمي



تطور التحكيم عبر التاريخ من ممارسات بسيطة إلى أنظمة مؤسسية معقدة

التحكيم الحر :

يتم بالاتفاق المباشر بين الأطراف دون الارتباط بمركز تحكيم، ويتميز بمرونة واسعة في تحديد الإجراءات والمحكمين

التحكيم المؤسسي :

تديره هيئة أو مركز متخصص، مثل المركز السعودي للتحكيم التجاري بالرياض، ويخضع لنظام وإجراءات المركز المعتمدة مسبقاً

التحكيم الدولي :

يُطبق عندما يكون أحد أطراف النزاع أجنبياً أو يتعلق النزاع بعقد دولي، سواء جرى داخل المملكة أو خارجها



الدوافع التاريخية لبروز التحكيم

الأسباب التي أدت تاريخيًا إلى انتشار التحكيم وجعلته منافسًا للقضاء

السريّة :

الرغبة في الحفاظ على سمعة الأطراف وحماية المعلومات التجارية الحساسة بعيدًا عن علانية الجلسات القضائية

المرونة والحرية :

إتاحة المجال للأطراف لاختيار المحكمين ومكان التحكيم والمدة الزمنية، وحتى اختيار المذهب الفقهي الذي يُبنى عليه الحكم

السرعة في الفصل :

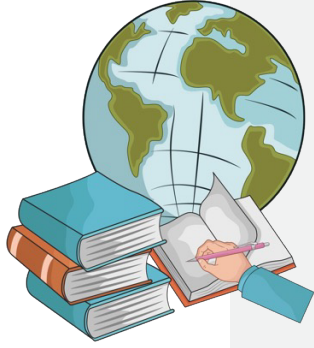
الحاجة إلى وسيلة فعالة لإنجاز القضايا التجارية التي لا تحمل طول أمد التقاضي التقليدي

التحكيم في النظام السعودي

نشأ نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية

ويخضع التحكيم في المملكة لأحكام النظام الحالي، سواء جرى داخل المملكة أو كان تحكيمًا دوليًا في الخارج، إذا اتفق طرفاه على إخضاعه للنظام السعودي

كما استبعد النظام المسائل التي لا يجوز فيها الصلح، مثل الأحوال الشخصية، لضمان توافقه مع النظام العام



الاستراتيجية: أسئلة مقالية — فردي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :

تنمية الفهم المعرفي والوعي القانوني لدى المتدربين حول نشأة التحكيم وتطوره التاريخي عالميًا ومحليًا، وتمكينهم من استيعاب الخلفيات الفكرية والقانونية التي أدت إلى ظهوره كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات

إجراءات النشاط :

عزيزي المشاركون، عزيزتي المشاركة، أجب عن مجموعة الأسئلة المقالية أمامك وفق فهمك للمادة العلمية

نمط التشارك: فردي



- عرّف التحكم من حيث النشأة، ويّين سبب ظهوره تاريخيًا
- اشرح مفهوم التحكم ودور إرادة الأطراف فيه
- قارن بين التحكم الحر والتحكم المؤسسي



مفهوم التحكيم وفق النظام السعودي

يستمد التحكيم في النظام السعودي قوته من كونه وسيلة بديلة اختيارية يتم اللجوء إليها بمحض إرادة الأطراف عوضاً عن القضاء التقليدي ويتجلى ذلك في قدرته على التكيف مع طبيعة النزاع، سواء كان تحكيمًا حرًا يعتمد على الاتفاق المباشر، أو مؤسسيًا تخبطه مراكز متخصصة، أو دوليًا يتجاوز الحدود الوطنية ليحكم العلاقات التجارية العابرة للحدود



يُعرّف التحكيم في المنظومة القانونية السعودية بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر على إحالة النزاع إلى طرف ثالث، محكم أو هيئة تحكيم للفصل فيه بحكم ملزم

ويُعد التحكيم إحدى الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، ويُصار إليه عوضاً عن القضاء التقليدي، بما يمكّن الأطراف من حل خلافاتهم من خلال طرف أو هيئة محايدة تصدر حكماً ملزماً للجميع

صنّف النظام السعودي التحكيم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وفقاً لطريقة إدارته ومكانه

التحكيم الحر:

يتم باتفاق مباشر بين الأطراف دون الارتباط بمركز تحكيم، مع مرونة واسعة في تحديد الإجراءات والمحكمين

التحكيم المؤسسي:

تديره هيئة أو مركز متخصص، مثل المركز السعودي للتحكيم التجاري بالرياض ويخضع لنظام وإجراءات المركز المعتمدة مسبقاً

التحكيم الدولي:

يُطبق عندما يكون أحد أطراف النزاع أجنبياً أو يتعلق النزاع بعقد دولي، سواء جرى داخل المملكة أو خارجها

أنواع التحكيم المعتمدة نظاماً

نطاق سريات نظام التحكم (المادة الثانية)

حدد النظام السعودي نطاقًا واضحًا لتطبيق أحكام التحكم

يسري النظام على كل تحكم يجري في المملكة، أو على التحكم التجاري الدولي الذي يجري في الخارج إذا اتفق طرفاه على إخضاعه للنظام السعودي

ويجب ألا يخل التحكم بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها

الاستثناءات :

لا تسري أحكام النظام على مسائل الأحوال الشخصية والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح

الطبيعة التعاقدية: اتفاق التحكيم

يُعد التحكيم في جوهره اتفاقاً وقد عرّفه النظام في المادة الأولى بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر على إحالة جميع أو بعض المنازعات المحددة، التي نشأت أو قد تنشأ إلى التحكيم

ويكون الاتفاق في صورة «شرط تحكيم» وارد في عقد، أو «مشارطة تحكيم» مستقلة ويشمل ذلك العلاقات النظامية التعاقدية وغير التعاقدية

الاستراتيجية: عصف ذهني — جماعي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :

تنمية التفكير الإبداعي والتحليل لدى المتدربين لفهم مفهوم التحكيم في النظام السعودي واستكشاف أهميته وأبعاده التطبيقية كبديل للقضاء التقليدي

إجراءات النشاط :

عزيزي المشاركون، عزيزتي المشاركة، أجب عن مجموعة من أسئلة صح أو خطأ وفق فهمك للمادة

نمط التشارك: جماعي





يطرح المدرب السؤال على المشاركين :

«يُعد التحكيم في النظام السعودي وسيلة مفضلة لحل النزاعات مقارنة بالقضاء التقليدي. لماذا؟»

يقسم المدرب المتدربين إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: تحليل مفهوم التحكيم وطبيعته النظامية

المجموعة الثانية: تحليل أنواع التحكيم ونطاق تطبيقه في النظام السعودي

يطلب المدرب من كل مجموعة كتابة ٣ نقاط فقط تلخص دور كل طرف

المجموعة الأولى تكتب :

تعريف التحكيم وفق النظام السعودي

طبيعته كاتفاق قائم على إرادة الأطراف

كونه وسيلة بديلة عن القضاء تتميز بالمرونة والتخصص





المجموعة الثانية تكتب :

أنواع التحكيم: حر - مؤسسي - دولي

نطاق سريان النظام داخل المملكة وخارجها

أبرز القيود: عدم مخالفة الشريعة - استثناء بعض المنازعات

.تقدم كل مجموعة إجاباتها، ويسجل المدرب النقاط الرئيسية على السبورة

الختام يسأل المدرب :

«أي نوع من أنواع التحكيم ترون أنه الأكثر استخدامًا في الواقع، ولماذا؟»

وتُسمح بإجابات شفوية سريعة



نظام التحكيم السعودي هو الإطار القانوني الذي ينظم كافة جوانب العملية التحكيمية في المملكة، مع كفالة توافقها مع الثوابت الشرعية والأنظمة العامة

نطاق التطبيق — المادة الثانية

التحكيم الداخلي :

يسري النظام مباشرة على كل عملية تحكيم يتم إجراؤها داخل أراضي المملكة العربية السعودية أيًا كانت طبيعة العلاقة النظامية التي يدور حولها النزاع

التحكيم الدولي في الخارج :

يمتد سريان النظام ليشمل التحكيم التجاري الدولي الذي يُجرى خارج المملكة، في حال اتفق طرفا النزاع صراحة على إخضاعه لأحكام نظام التحكيم السعودي

المرجعية العليا :

يرتكز النظام على قاعدة جوهرية تقضي بعدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، مع الالتزام التام بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها، بما يضمن الموازنة بين المرونة الإجرائية والشرعية النظامية



المسائل المستثناة من التحكيم

منازعات الأحوال الشخصية :

يحظر اللجوء إلى التحكيم في قضايا النكاح والطلاق والنفقة والنسب وكافة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، حيث تظل هذه القضايا من الاختصاص الحصري للقضاء العام

المسائل التي لا يجوز فيها الصلح :

يستبعد النظام من نطاقه أي مسألة نظامية أو شرعية تخرج بطبيعتها عن إمكانية التصالح بين الأطراف، مثل الجرائم أو القضايا المرتبطة بالحقوق العامة للدولة أو الحدود الشرعية حيث لا يملك الأطراف حرية التنازل أو التفاوض بشأنها



المحكمة المختصة بنظر طلبات التحكيم

حدد نظام التحكيم السعودي بوضوح الجهة القضائية التي تدعم العملية التحكيمية وتراقبها لضمان وجود مرجعية نظامية تحمي انتظام الإجراءات وعدم تعطيلها، وتدعم هيئة التحكيم والخصوم عند الحاجة

تعريف المحكمة المختصة — المادة الأولى:

المحكمة المختصة هي المحكمة صاحبة الولاية نظامًا بالفصل في المنازعات التي اتفق على التحكيم فيها، وفقًا للمادة الأولى من نظام التحكيم، وهي المرجع القضائي الذي يلجأ إليه الأطراف لتنظيم المسائل التي تخرج عن سلطة هيئة التحكيم



الرقابة القضائية ودور المحكمة المختصة

الرقابة السابقة :

تتدخل المحكمة في المرحلة التمهيدية لتذليل العقبات الإجرائية، مثل التدخل في اختيار المحكمين عند مماطلة أحد الأطراف أو عدم اتفاقهم على المحكم المرجح، وكذلك النظر في طلبات رد أو عزل المحكم لضمان حياد واستقلال الهيئة

الرقابة المتزامنة أثناء التحكيم :

تقدم المحكمة دعمًا قضائيًا مستمرًا أثناء سير الدعوى، ويشمل ذلك إصدار الأوامر بالإجابة القضائية، مثل سماع شهادة شاهد يقع خارج مكان التحكيم، أو اتخاذ تدابير مؤقتة وتحفظية لحماية موضوع النزاع بناءً على طلب الهيئة أو الأطراف

الرقابة اللاحقة بعد صدور الحكم :

تمارس المحكمة دورها بعد انتهاء مهمة الهيئة من خلال النظر في دعاوى بطلان حكم التحكيم للتأكد من خلوه من العيوب النظامية الجسيمة، كما تتولى تحديد أتعاب المحكمين عند عدم الاتفاق عليها وتنتهي مهمتها بإصدار أوامر التنفيذ التي تمنح الحكم قوته الجبرية

الاستراتيجية: تطبيقي — جماعي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :

تدريب المتدربين على تطبيق المفاهيم النظرية على حالة عملية، وتنمية مهارات التحليل القانوني وربط النص النظامي بالواقع

نمط التشارك: جماعي





الحالة :

«نشأ نزاع تجاري بين شركتين أحدهما سعودية والأخرى أجنبية واتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم وفق النظام السعودي، وأثناء سير التحكيم احتاجت الهيئة إلى سماع شاهد خارج المملكة، وبعد صدور الحكم اعترض أحد الأطراف على تعيين المحكم وطلب إبطاله»

يقسم المدرب المتدربين إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: تحليل نطاق سريان نظام التحكيم السعودي ونوع التحكيم
المجموعة الثانية: تحليل دور المحكمة المختصة في مراحل التحكيم

يطلب المدرب من كل مجموعة كتابة ٣ نقاط فقط

نشاط (٣) إجابة المجموعة الأولى

تكتب المجموعة الأولى:

نوع التحكيم: داخلي/دولي، وسبب ذلك
هل يسري النظام السعودي على هذه الحالة؟ ولماذا؟
هل النزاع من المنازعات الجائز فيها التحكيم؟

نشاط (٣) إجابة المجموعة الثانية والختم

تكتب المجموعة الثانية :

دور المحكمة في مرحلة تعيين المحكمين عند الخلاف
دورها أثناء التحكيم، مثل سماع الشهود أو التداير المؤقتة
دورها بعد صدور الحكم: دعوى البطلان والتنفيذ

تقدم كل مجموعة إجاباتها، ويدون المدرب النقاط الأساسية على السبورة، ويصحح الإجابات
ويربطها بالنص النظامي ويعزز الفهم التطبيقي للمفاهيم

الختام:

يسأل المدرب :

«في رأيك، أي مرحلة من تدخل المحكمة (قبل - أثناء - بعد التحكيم) هي الأكثر أهمية
لضمان العدالة؟ ولماذا؟»

وتُطرح إجابات سريعة من المشاركين

اتفاق التحكيم القبلي والبعدي

يُعد اتفاق التحكيم الحجر الأساس للعملية التحكيمية برمتها، وبدونه لا تملك هيئة التحكيم أي ولاية للفصل في النزاع

وقد عرّفه النظام في المادة الأولى بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر على إحالة جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ إلى التحكيم

اتفاق التحكيم القبلي «شرط التحكيم»

يُعد الاتفاق القبلي الأكثر شيوعًا في البعثات التعاقدية والتجارية، ويمثل إرادة استباقية للأطراف لتنظيم كيفية تسوية الخلافات المحتملة

التوقيت :

يتم إبرام الاتفاق قبل وقوع أي نزاع بين الأطراف، حيث ينص نظام التحكيم على جواز أن يكون اتفاق التحكيم سابقًا على قيام النزاع

الطبيعة :

يكون مدمجًا ضمن نصوص العقد الأصلي الذي ينظم العلاقة النظامية بين الطرفين، وغالبًا ما يظهر في صورة «شرط» أو «بند»، ويمكن أن يكون مستقلًا بذاته ولكنه مرتبط بذات العلاقة التعاقدية

اتفاق التحكيم القضائي الهدف والاستقلالية

الهدف :

تحديد الوسيلة التي سيتم من خلالها حل أي خلاف مستقبلي قد ينشأ عن تفسير أو تنفيذ العقد، حيث يتفق الأطراف مسبقًا على إحالة المنازعات إلى التحكيم

الاستقلالية :

يتمتع شرط التحكيم باستقلالية تامة عن بقية شروط العقد الأخرى وفقًا للمادة الحادية والعشرين

وبطلان العقد الأصلي أو فسخه أو إنهائه لا يمتد إلى شرط التحكيم، فيظل الشرط صحيحًا ومنتجًا لآثاره في فض النزاع طالما كان صحيحًا في ذاته

اتفاق التحكيم البعدي «مشارطة التحكيم»

يمثل اتفاق التحكيم البعدي الخيار النظامي للأطراف الذين لم يدرجوا شرطًا للتحكيم في عقودهم الأساسية ويرغبون في تسوية خلافاتهم بهذه الوسيلة البديلة

التوقيت :

يتم إبرام الاتفاق بعد وقوع النزاع فعليًا بين الأطراف، حيث يجب النظام أن يكون اتفاق التحكيم لاحقًا لقيام النزاع

الحالة :

يتميز هذا النوع بالمرونة، إذ يجوز إبرامه حتى لو كانت هناك دعوى قائمة بالفعل أمام المحكمة المختصة بشأن النزاع، وفي هذه الحالة ينقل النزاع من القضاء إلى التحكيم بناءً على الاتفاق

المشاركة : الواجب والشكل

الواجب :

يضع النظام قيدًا جوهريًا لصحة هذا الاتفاق، حيث يوجب أن يحدد الاتفاق «المشاركة» المسائل التي يشملها التحكيم بدقة، ويترتب على إغفال هذا التحديد بطلان الاتفاق وفقًا للمادة التاسعة من نظام التحكيم

الشكل :

يأخذ الاتفاق غالبًا صورة وثيقة مستقلة عن أي عقود سابقة بين الأطراف، وتسمى نظامًا «مشاركة تحكيم»، لتعبر عن رغبتهم الحالية في فض النزاع القائم

صياغة اتفاق التحكيم

وجوب الكتابة :

يشترط النظام بصورة قطعية أن تكون الصياغة مكتوبة، ويتحقق ذلك بوجودها في محرر موقع من الطرفين، أو ما يثبت وجودها في المراسلات الموثقة أو البرقيات أو وسائل الاتصال الإلكترونية وفقاً للمادة التاسعة، ويترتب علمخالفة هذا الشرط بطلان الاتفاق

تحديد الأطراف :

يجب أن تتضمن الصياغة تحديداً دقيقاً لأطراف التحكيم وصفتهم، مع بيان من يمثلهم قانونياً، لضمان صحة انعقاد الخصومة

مضمون الاتفاق :

يلزم أن تنص الصياغة بوضوح على إحالة النزاع، سواء كان النزاع كاملاً أو أجزاء محددة منه، إلى التحكيم، ليعبر ذلك عن انصراف إرادة الأطراف إلى استبعاد ولاية القضاء العام

الاستراتيجية: مقارنة — فردي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :
تمكين المتدربين من تنمية مهارة المقارنة والتحليل وفهم الفروق الدقيقة
بين أنواع اتفاق التحكم وتطبيقاتها النظامية

نمط التشارك: فردي



قارن بين اتفاق التحكيم القبلي واتفاق التحكيم البعدي من حيث :

- التعريف للجوهري
- التوقيت: وقت إبرام الاتفاق
- الطبيعة والشكل النظامي
- مدى تحديد النزاع

نشاط (٤) السؤال

إجراءات تعيين المحكمين وعزلهم ورددهم وتنحيهم

هيئة التحكيم هي الركيزة الأساسية والقلب النابض للعملية التحكيمية، فهي الجهة التي يودع فيها أطراف النزاع ثقتهم للفصل في خصوماتهم بعيدًا عن القضاء التقليدي

ومن هذا المنطلق، أول نظام التحكيم السعودي اهتمامًا بالغًا بوضع قواعد دقيقة تنظم كيفية تعيين المحكمين، بما يضمن سلامة تشكيل الهيئة وصحتها وولايتها القانونية



إجراءات تعيين المحكمين

عدد المحكمين

تنص المادة الثالثة عشرة من نظام التحكيم على أن تتشكل الهيئة من محكم واحد أو أكثر، مع اشتراط حازم بأن يكون العدد فرداً، ويترتب على مخالفة هذا الشرط بطلان عملية التحكيم برمتها

١. اتفاق الأطراف

يمنح النظام الأطراف الحرية الكاملة والسيادة في اختيار المحكمين الذين يثقون بخبرتهم ونزاهتهم للفصل في النزاع

٢. في حال عدم الاتفاق

إذا كانت الهيئة مكونة من ثلاثة محكمين، يختار كل طرف محكماً، ثم يتولى المحكمان المعينان اختيار المحكم الثالث الذي يتولى رئاسة الهيئة «المحكم المرجح»

تدخل المحكمة في تعيين المحكمين



٣. تدخل المحكمة

لضمان عدم تعطل العملية التحكيمية، تتولى المحكمة المختصة دورًا مساندًا

فإذا لم يعين أحد الأطراف محكمه خلال ١٥ يومًا من تسلمه طلبًا بذلك، أو فشل المحكمان في اختيار المحكم المرجح، تتدخل المحكمة لاختيار المحكم بناءً على طلب من يهمل الأمر

ويكون قرار المحكمة غير قابل للطعن

رد المحكم: الأسباب والإجراءات

١. أسباب الرد

وضع النظام قيودًا على طلب الرد؛ فلا يجوز اللجوء إليه إلا إذا قامت ظروف موضوعية تثير شكوكًا جدية حول حياد المحكم أو استقلاليته، أو تبين أنه لا يحوز المؤهلات العلمية أو المهنية التي اتفق عليها طرفا التحكيم

٢. واجب الإفصاح

يقع على عاتق المحكم التزام نظامي مستمر منذ لحظة تعيينه وطوال فترة إجراءات التحكيم، بأن يصرح كتابةً لكلا طرفي التحكيم بالظروف التي من شأنها إثارة الشكوك حول حياده، ما لم يكن قد سبق إحاطتهم بها

إجراءات طلب رد المحكم

يجب على الطرف الراغب في الرد تقديم طلبه كتابةً إلى هيئة التحكيم، موضحًا الأسباب المسوغة للرد، خلال ٥ أيام من تاريخ علمه بتشكيل الهيئة أو بظهور سبب الرد

إذا لم يتنح المحكم المطلوب رده أو لم يوافق الطرف الآخر على الطلب، يوجب النظام على هيئة التحكيم البت في الطلب خلال ١٥ يومًا من تاريخ تسلمه

إذا رفضت الهيئة الطلب، فلطالب الرد حق التظلم أمام محكمة الاستئناف خلال ٣٠ يومًا، ويكون الحكم الصادر عن المحكمة في هذا الشأن نهائيًا وغير قابل للطعن بأي طريق



عزل المحكم وتنحيه والتعيين البديل

١. عزل المحكم

إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر، ولم يتنح أو يتفق الأطراف على عزله، يجوز للمحكمة المختصة عزله بناءً على طلب أحد الأطراف بقرار غير قابل للطعن

٢. تنحي المحكم

للمحكم الحق في التنحي تلقائياً عن نظر الدعوى إذا استشعر وجود حرج أو ظروف طارئة قد تؤثر في حياده واستقلاله

كما يجب عليه التنحي في الحالات نفسها التي يُمنع فيها القاضي من نظر الدعوى وسماعها

٣. التعيين البديل

عند انتهاء مهمة أحد المحكمين نتيجة الوفاة أو الرد أو التنحي أو العزل أو العجز، أوجبت المادة التاسعة عشرة تعيين محكم بديل لضمان عدم توقف النزاع ويتم التعيين باتباع ذات الإجراءات النظامية التي استخدمت في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته

القرارات بشأن الهيئة وآلية تنفيذها

١. سلطة الهيئة في الاختصاص

تملك هيئة التحكيم صلاحية الفصل في الدفوع المتعلقة بعدم اختصاصها، بما يشمل الدفع بعدم وجود اتفاق تحكيم أصلاً، أو سقوطه أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع

٢. أثر الحكم بالرد

عند صدور قرار نهائي برد المحكم، سواء من الهيئة أو المحكمة المختصة، يترتب عليه بطلان واعتبارها تم من إجراءات التحكيم كأن لم يكن

ويمتد هذا الأثر ليشمل حكم التحكيم ذاته إذا كان قد صدر قبل البت في طلب الرد

٣. توقف الإجراءات

بمجرد تقديم طلب الرد إلى هيئة التحكيم، يوجب النظام وقف إجراءات التحكيم مؤقتاً بقوة القانون، ولا يجوز الاستمرار فيها حتى البت في الطلب وإصدار قرار نهائي بشأنه

الاستراتيجية: صح أو خطأ — فردي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :

تنمية الفهم العميق والدقيق لدى المتدربين حول الإطار النظامي المنظم
لتشكيل هيئة التحكيم في المملكة العربية السعودية

نمط التشارك: فردي



حدد ما إذا كانت العبارات التالية صحيحة أم خاطئة :

- إذا صدر قرار نهائي برد المحكم، فإن الإجراءات التي تمت قبله تظل صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية
- تقديم طلب رد أحد المحكمين لا يترتب عليه أي أثر قانوني، وتستمر إجراءات التحكيم بشكل طبيعي
- تملك هيئة التحكيم صلاحية الفصل في الدفوع المتعلقة بعدم اختصاصها، بما في ذلك الدفع بعدم وجود اتفاق تحكيم أو بطلانه
- يُعد قرار محكمة الاستئناف الصادر بشأن طلب رد المحكم من القرارات القابلة للطعن أمام جهة قضائية أعلى
- يجب على الطرف الذي يرغب في رد المحكم أن يقدم طلبه خلال مدة ثلاثين يومًا من تاريخ علمه بسبب الرد، وإلا سقط حقه

نشاط (٥) العبارات

يجب على الطرف الذي يرغب في رد المحكم أن يقدم طلبه خلال مدة ثلاثين يومًا من تاريخ علمه بسبب الرد، وإلا سقط حقه في التمسك بهذا الطلب أمام هيئة التحكيم أو القضاء

لا يلزم النظام بتعيين محكم بديل عند انتهاء مهمة أحد المحكمين لأي سبب، ويمكن للهيئة الاستمرار بمن تبقى

يجوز الطعن في قرار محكمة الاستئناف الصادر بشأن رد المحكم أمام جهة قضائية أعلى باعتبارها من القرارات القابلة للاستئناف

لا يجوز للمحكمة المختصة التدخل في أي مرحلة من مراحل تشكيل هيئة التحكيم أو إجراءاتها

يجب على الطرف الذي يرغب في رد المحكم أن يقدم طلبه خلال مدة ثلاثين يومًا من تاريخ علمه بسبب الرد، وإلا سقط حقه في ذلك

نشاط (٥) العبارات

إجراءات التحكم الواجب اتباعها من أطراف الدعوى

نظم نظام التحكم السعودي الإجراءات منذ لحظة البدء وحتى صدور الحكم، مانحاً الأطراف مرونة واسعة في اختيار القواعد التي تناسب نزاعهم وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

تحديد القواعد الإجرائية

حرية الاتفاق

للأطراف الحق في اختيار الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم، بما في ذلك إخضاع الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة أو مركز تحكيم داخل المملكة أو خارجها

عند غياب الاتفاق

عند عدم اتفاق الأطراف على إجراءات معينة، تتولى هيئة التحكيم اختيار الإجراءات التي تراها مناسبة، مع مراعاة أحكام نظام التحكيم والشريعة الإسلامية

مكان ولغة التحكيم

مكان التحكيم

للأطراف حرية الاتفاق على مكان التحكيم داخل المملكة أو خارجها وفي حال عدم الاتفاق، تعين الهيئة مكانًا ملائمًا مع مراعاة ظروف الأطراف

لغة التحكيم

يجري التحكيم باللغة العربية كأصل عام، ما لم يتفق الأطراف على لغة أخرى ويشمل هذا الاتفاق جميع البيانات المكتوبة والمرافعات الشفوية وأي قرار أو حكم تصدره الهيئة

جلسات المرافعة وسماع الشهود

نوع المرافعة

تعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين الأطراف من شرح موضوع الدعوى وعرض حججهم والوثائق والأدلة

ولها الاكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك
إخطار الأطراف

يجب إخطار أطراف التحكيم بمواعيد الجلسات واجتماعات الهيئة قبل وقت كافٍ لا يقل عن ١٠ أيام

الاستعانة بالخبراء والشهود

تعيين الخبراء

لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي في مسائل محددة وعلى الأطراف تقديم المعلومات اللازمة لتمكين الخبير من مهمته

معاينة الوثائق

الإجابة القضائية

إذا احتاجت الهيئة إلى سماع شهادة شاهد أو اتخاذ إجراء قسري يخرج عن سلطتها، يجوز لها طلب ذلك من المحكمة المختصة عبر «الإجابة القضائية»

تخلف أحد الأطراف

غياب المدعي

يجب على الهيئة إنهاء إجراءات التحكيم إذا لم يقدم المدعي بيان دعواه دون عذر مقبول

غياب المدعى عليه

إذا لم يقدم المدعى عليه دفاعه، تستمر الهيئة في الإجراءات دون أن يعتبر ذلك إقراراً منه بطلبات المدعي

الاستراتيجية: ورشة عمل — جماعي

نمط التشارك: جماعي

المدة: ١٠ دقائق

الهدف :

تنمية قدرة المتدربين على تطبيق إجراءات التحكم عملياً، وفهم دور كل من المدعي والمدعى عليه في إدارة الدعوى التحكيمية وفق النظام السعودي، مع تعزيز مهارات التحليل واتخاذ القرار

إجراءات النشاط :

قسم المشاركون إلى مجموعات صغيرة من ٤-٥ أشخاص.
أشرح أن كل مجموعة ستتناوب في الإجابة على الأسئلة التي ستعرض.
أعرض الأسئلة على الشاشة أو اللوحة وأطلب من كل مجموعة الإجابة عليها.
بعد كل سؤال، وضح الإجابة الصحيحة وقدم معلومات إضافية إذا لزم الأمر. العلمية



- اشرح مبدأ حرية الأطراف في تحديد الإجراءات التحكيمية، وما يحدث عند عدم الاتفاق

- متى تبدأ إجراءات التحكيم نظامًا، وما أهمية تحديد هذا التاريخ؟

- تحدث عن ضوابط جلسات المرافعة في التحكيم ودور الأطراف فيها

- ناقش دور الخبراء والشهود في إجراءات التحكيم



إجراءات التحكيم الواجب اتباعها من هيئة التحكيم

هيئة التحكيم هي المحرك الفاعل والمشرف النظامي على سير الدعوى منذ لحظة تشكيكها وحتى صدور الحكم النهائي

وتلتزم الهيئة بموجب نظام التحكيم بمجموعة من الإجراءات والواجبات التي تهدف إلى إدارة النزاع بفعالية

وعليها اتباع سلسلة من الإجراءات النظامية لضمان العدالة والمساواة بين الأطراف

إدارة

الجلسات

والمرافعات

عقد الجلسات

يجب على الهيئة عقد جلسات مرافعة لتمكين كل طرف من شرح موضوع دعواه وعرض حججه وأدلته

الاكتفاء بالوثائق

يجوز للهيئة الاكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة فقط، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك، أو إذا رأت الهيئة ضرورة عقد جلسة شفوية

إخطار الأطراف

تلتزم الهيئة بإخطار أطراف التحكيم بمواعيد الجلسات واجتماعاتها قبل وقت كافٍ لا يقل عن ١٠ أيام، ما لم يتفقوا على غير ذلك

التعامل مع تخلف الأطراف أو نقص الوثائق

عدم تقديم بيان الدعوى

يجب على الهيئة إنهاء إجراءات التحكيم إذا لم يقدم المدعي بيان دعواه دون عذر مقبول

عدم تقديم الدفاع

إذا لم يقدم المدعى عليه دفاعه، تلتزم الهيئة بالاستمرار في الإجراءات دون أن تعامل ذلك كإقرار بطلبات المدعي

الغياب عن الجلسات

إذا تخلف أحد الأطراف عن حضور جلسة أو تقديم وثائق، يجوز للهيئة الاستمرار في الإجراءات وإصدار حكم في النزاع بناءً على الأدلة المتوفرة لديها

الاستعانة بالخبرة الفنية

ندب الخبراء

للهيئة صلاحية تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي في مسائل فنية محددة تقررها

تزويد الخبير بالمعلومات

يجب على الهيئة إلزام الأطراف بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بالنزاع للخبير وتمكينه من فحص الوثائق أو السلع

مناقشة الخبير

للهيئة، بناءً على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها، عقد جلسة لمناقشة الخبير في تقريره
وللأطراف الحق في إحضار خبراء من طرفهم لإبداء الرأي

الإجراءات الوقتية والتحفظية والإنابة القضائية

الإجراءات الوقتية والتحفظية

يجوز لهيئة التحكيم، بناءً على طلب أحد الأطراف، أن تأمر بأي من الإجراءات الوقتية أو التحفظية التي تقتضيها طبيعة النزاع

طلب الضمان

لهيئة أن تلزم الطرف الذي يطلب إجراء بتقديم ضمان مالي كافٍ لتنفيذ هذا الإجراء

الاستعانة بالقضاء — الإنابة القضائية

إذا احتاجت الهيئة إلى إجراء يخرج عن سلطتها، مثل سماع شهادة شاهد قسريًا، يجوز لها طلب مساعدة المحكمة المختصة لاتخاذ هذا الإجراء

الاستراتيجية: اختيار من متعدد — جماعي

المدة: ١٠ دقائق

نمط التشارك: جماعي

إجراءات النشاط :

أجب عن مجموعة من أسئلة الاختيار من متعدد حسب فهمك للمادة

السؤال ١

ما الإجراء الذي يجوز لهيئة التحكيم اتخاذه إذا رأت أن النزاع يمكن الفصل فيه دون الحاجة إلى جلسات مرافعة؟

أ. الاكتفاء بالمذكرات والوثائق المكتوبة

ب. إلغاء الدعوى مباشرة

ج. إحالة النزاع إلى القضاء



السؤال ٢
ما الإجراء النظامي الذي تتخذه هيئة التحكيم إذا لم يقدم المدعي بيان دعواه
خلال المدة المحددة ودون وجود عذر مقبول؟

- أ. إنهاء إجراءات التحكيم
- ب. الاستمرار في الدعوى
- ج. فرض غرامة مالية
- د. إحالة القضية إلى المحكمة

نشاط (٧)
اختيار
من
متعدد

نشاط (٧) اختيار من متعدد

السؤال ٣
ما التصرف الذي تقوم به هيئة التحكيم إذا لم يقدم المدعى عليه مذكرة دفاعه
أو لم يرد على ادعاءات المدعي؟

- أ. اعتبار ذلك إقرارًا بطلبات المدعي
- ب. الاستمرار في الإجراءات دون اعتبار ذلك إقرارًا
- ج. إيقاف الإجراءات لحين تقديم الدفاع

السؤال ٤
ما الصلاحية التي تمارسها هيئة التحكيم عند الحاجة إلى خبرة فنية متخصصة
تساعدها في فهم موضوع النزاع؟

- أ. الامتناع عن الاستعانة بالخبراء
- ب. تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير فني
- ج. إحالة النزاع إلى جهة خارجية
- د. إلزام الأطراف بحل النزاع دون تدخل



السؤال ٥
ما الإجراء الذي يجوز لهيئة التحكيم اتخاذه لحماية الحقوق محل النزاع بناءً على طلب أحد الأطراف؟؟

- أ. اتخاذ إجراءات وقائية أو تحفظية
- ب. إنهاء النزاع
- ج. إلغاء العقد
- د. إصدار حكم نهائي مباشر





معهد العلوم والإدارة العالي للتدريب
Higher Institute of Science and Management for Training

شكراً لكم